

Distr.: General  
7 January 2008  
Arabic  
Original: English

## الجمعية العامة

الدورة الثانية والستون



### الوثائق الرسمية

#### اللجنة الثالثة

##### محضر موجز للجلسة الثانية والعشرين

- المعقودة في المقر، نيويورك، يوم الأربعاء، ٢٤ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٧، الساعة ١٠/٠٠

الرئيس: السيد وولف ..... (جامايكا)

#### المحتويات

- البند ٧٠ من جدول الأعمال: تعزيز حقوق الإنسان وحمايتها
- (ب) مسائل حقوق الإنسان، بما في ذلك النهج البديلة لتحسين التمتع الفعلي بحقوق الإنسان والحريات الأساسية
- (ج) حالات حقوق الإنسان والتقارير المقدمة من المقررين والممثلين الخاصين
- (د) اتفاقية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة

هذا المحضر قابل للتصويب. ويجب إدراج التصويبات في نسخة من المحضر وإرسالها مذيلة بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني في غضون أسبوع واحد من تاريخ نشره إلى: Chief of the Official Records Editing  
Section, room DC2-0750, 2 United Nations Plaza

وستصدر التصويبات بعد انتهاء الدورة في ملزمة مستقلة لكل لجنة من اللجان على حدة.



افتتحت الجلسة في الساعة ١٠/٢٠.

البند ٧٠ من جدول الأعمال: تعزيز حقوق الإنسان وحمايتها (A/62/36، و 369 و 464)

(ب) مسائل حقوق الإنسان، بما في ذلك النهج

البديلة لتحسين التمتع الفعلي بحقوق

الإنسان والحريات الأساسية (A/62/183،

و 207، و 212، و 214، و 218، و 222،

و 225، و 227، و 254، و 255، و 265،

و 280، و 286، و 287، و 288، و 289،

و 293، و 298، و 304، و 317،

و A/C.3/62/3)

(ج) حالات حقوق الإنسان والتقارير المقدمة

من المقررين والممثلين الخاصين (A/62/213،

و 223، و 263، و 264، و 275، و 313،

و 318، و 354، و 498)

(هـ) اتفاقية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة

(A/62/230)

١ - السيدة آر بور (مفوضة الأمم المتحدة السامية لحقوق

الإنسان): قالت إن مجلس حقوق الإنسان قد قطع أشواطاً

بعيدة في سنته الأولى، مركزاً بشكل رئيسي على بناء

المؤسسات كي يجهز نفسه بالإجراءات والآليات التي يحتاجها

لأداء ولايته؛ وإن مكتب مفوضية الأمم المتحدة لحقوق

الإنسان قد ساعدت المجلس في هذه العملية. وأكثر معالمه

ابتكاراً هو الاستعراض الدوري الشامل، وهو آلية يقوم

المجلس من خلالها باستعراض مرحلي لسجل حقوق الإنسان

لجميع الدول الأعضاء فيما يتعلق بمعايير الإنصاف والشفافية.

وقد توصل المجلس إلى اتفاق بشأن إطار الاستعراض وردّ

بشكل إيجابي على الطلبات المتعلقة بتوسيع نطاق مصادر

المعلومات التي سيستند إليها الاستعراض. وإدراج مجموعة واسعة من المتحدثين هو أمر لا غنى عنه لضمان نتائج موثوقة للاستعراض. كما ستساعد مفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان في الاستعراض بجمع المعلومات من وكالات الأمم المتحدة وغيرها من أصحاب المصلحة المعنيين. وتنفيذ توصيات الاستعراض الدوري الشامل، وبشكل أساسي مسؤولية كل دولة، هو تحدٍ يتطلب التزاماً كبيراً بحسن النية، والموارد، والتعاون الفعال. بيد أن الدعم المالي المخلص هو أمر حساس لمساعدة الكثير من البلدان المتقدمة في تلبية شروط استعراضها الدوري الشامل. فمصادقية نظام الأمم المتحدة لحقوق الإنسان تتوقف إلى حد كبير على تنفيذ الاستعراض الدوري الشامل بشكل مرض.

٢ - وقد عقد المجلس دورات خاصة استجابة للظروف السائدة في الشرق الأوسط، والسودان (دارفور)، وميانمار. كما دعمت مفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان بنشاط الجهود المبذولة لتنفيذ الحلول المعتمدة خلال دورات المجلس الاستثنائية، ودوراته العادية، وعملياته اليومية. وتحقيقاً لهذا الغرض، قدمت وحدة الرد السريع التابعة للمفوضية المساعدة في تخطيط وتصميم وعمل البعثة الرفيعة المستوى لتقصي الحقائق في بيت حانون، وفريق خبراء الأمم المتحدة المعني بدارفور. ومن الأمور الحساسة أن المجلس أكد من جديد أهمية استقلال أصحاب الولاية، فقرر عقد فريق يضم سبعة من أصحاب الولاية لضمان القيام بمتابعة فعالة للقرارات والتوصيات الصادرة بشأن دارفور. كما أنشأ المجلس ولاية جديدة تتعلق بأشكال الرق المعاصرة. وشجعت المجلس على استخدام استعراضه لولايات الإجراءات الخاصة لتحديد الثغرات الماثلة في الحماية وسدها، وعلى حث الدول على زيادة التعاون مع الإجراءات الخاصة.

المنسقين المقيمين وأفرقة الأمم المتحدة القطرية. وعلاوة على ذلك، أسهمت المفوضية بتوجيهات لإدارة عمليات حفظ السلام تتعلق بالسياسات وذلك لدعم عناصر حقوق الإنسان في ١٧ بعثة سلام.

٥ - وتابعت كلامها قائلة إن النضال ضد العنصرية، والتمييز العنصري، والخوف من الغرباء، وما يتصل بذلك من تعصب هو محور أعمال المفوضية؛ وكذا التنفيذ الفعال لإعلان وبرنامج عمل دوربان. وما برحت المفوضية تدعم الآليات المنشأة لمتابعة المؤتمر العالمي لمكافحة العنصرية. ففي الاجتماع الوزاري لحركة عدم الانحياز بشأن حقوق الإنسان والتنوع الثقافي الذي عُقد في جمهورية إيران الإسلامية، أشارت إلى أن الإخفاق في فهم وتقبل التنوع قد أدى بشكل لا مفر منه إلى انحسار الحقوق. فالنواميس والمعايير العالمية لحقوق الإنسان هي أفضل ما يقدم الإرشاد لإدارة التنوع وحمايته. والتمييز الناجم عن استغلال الهويات الثقافية بقصد تهميش مجموعات معينة غالبا ما يكون متشحا بالفقر، الذي يؤدي بدوره إلى الحرمان من الحقوق المدنية والسياسية وينجم عنه. وبعد أن وضعت هذا نصب عينها، جعلت الفقر وحقوق الإنسان موضوعا يوم حقوق الإنسان في عام ٢٠٠٦.

٦ - وبالنظر إلى أثر السياسات الاقتصادية في حقوق الإنسان، ينبغي مراعاة حقوق الإنسان في عمليات وضع سياسات الاقتصاد الكلي. ولذا، ما برحت المفوضية تُعزز قدرتها في المجالات المتعلقة بالحق في التنمية، والأهداف الإنمائية للألفية، والحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية بشكل أوسع نطاقا. كما تعزز المفوضية إدماج نهج لحقوق الإنسان في عملية الحد من الفقر، والاستراتيجيات الإنمائية، وممارسات المسؤولية الاجتماعية لدى الشركات. وما برحت المفوضية تعمل أيضا مع حكومات عدة لمقاضاة مرتكبي الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان والقانون الإنساني، التي

٣ - وأضافت قائلة إن مجلس حقوق الإنسان قد سد ثغرات معيارية خطيرة عن طريق اعتماد صكوك جديدة لحقوق الإنسان، مثل الاتفاقية الدولية لحماية جميع الأشخاص من الاختفاء القسري واتفاقية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة. كما ستدعم المفوضية اللجنة الجديدة لحقوق الأشخاص ذوي الإعاقة وأُنتت على اعتماد المجلس إعلان الأمم المتحدة بشأن حقوق الشعوب الأصلية. ويُتوقع من المجلس من الآن فصاعدا أن يكرس اهتمامه الكامل غير المنقوص للكثير من حالات حقوق الإنسان التي تتطلب الاهتمام. وشددت في هذا الصدد على أن تواتر جلساته ستزيد من تسهيل هذا العمل وتُحذّر المسيئين لحقوق الإنسان من أن الحالات المثيرة للقلق تخضع للتحقيق المتواصل.

٤ - وقد شملت المبادرات المنبثقة عن خطة عمل المفوضية لعام ٢٠٠٥ وخطة الإدارة الاستراتيجية للفترة ٢٠٠٦-٢٠٠٧ وحدة الاستجابة السريعة التابعة لها، وهي أحدث الابتكارات عهدا في مشاركتها القطرية، وكذلك افتتاح مكتب قطري في عام ٢٠٠٧ في بوليفيا ومكتب إقليمي لأمريكا الوسطى. وما برح مكتب توغو التابع لمفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان نشيطا جدا في محاربة الإفلات من العقاب كما حظي بثقة المتحدثين والشركاء الوطنيين والدوليين. وعلاوة على ذلك، أُحرز بعض التقدم في إنشاء المكاتب الإقليمية لغرب أفريقيا في السنغال ولآسيا الوسطى في قيرغيزستان، وأعربت عن أملها في أن يكون كلا المكتبين جاهزين للعمل حتى نهاية ٢٠٠٧. وأردفت قائلة إنها قد قامت منذ مخاطبتها اللجنة لآخر مرة بزيارات قطرية عديدة، كانت وسيلة لتعزيز المشاركة القطرية. كما أن تعميم حقوق الإنسان ضمن الأمم المتحدة هو أيضا وارد في جدول أعمال المفوضية. فقد نُشر مستشارون في مجال حقوق الإنسان في عدد من البلدان في عام ٢٠٠٧، وذلك بناء على طلب

بما تجنب الازدواجية في الجهود. كما تساءل عن الخطوات الأخرى التي ترمع المفوضية اتخاذها بشأن مسألة إصلاح الهيئات المنشأة بموجب معاهدات، واستفسر عن الكيفية التي يمكن بها تدارك مسألة عدم التوازن الجغرافي في مجال التوظيف للعمل في المفوضية، التي طال أمدها.

١٠ - السيد ماكأنجا (غابون): أعرب عن قلقه بشأن المركز دون الإقليمي لحقوق الإنسان والديمقراطية في وسط أفريقيا وتساءل عما تم فعله لتنفيذ قرار الجمعية العامة ١٥٨/٦١، الذي يدعو الأمين العام ومفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان إلى تقديم أموال وموارد بشرية إضافية إلى المركز.

١١ - السيد سعيد (السودان): استفسر عن النقص في تمثيل بعض المجموعات الإقليمية لدى مفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان، وذلك على ضوء اعتماد الجمعية العامة واللجنة الثالثة قراراتين في العام المنصرم يتناولان هذه المسألة. كما طلب استكمالاً عن الجهود التي بذلتها هي لوضع الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية على قدم المساواة مع الحقوق المدنية والسياسية، التي لها فعلاً آليات وولايات مفصلة، بخلاف الفئة السابقة.

١٢ - السيد فيني (سويسرا): أعرب عن ترحيب وفده بزيارة السيدة آربور إلى سري لانكا في الدورة السابقة لمجلس حقوق الإنسان وتساءل عما إذا كان في وسعها مشاطرة النتائج التي توصلت إليها بشأن الزيارة مع اللجنة.

١٣ - السيد فاندفيل (فرنسا): قال إن وفده يؤيد السؤال الذي طرحته البرتغال على السيدة آربور كما يقدم معلومات إضافية بشأن الفراغ القانوني الموجود في بعض مجالات القانون الدولي. فالاتفاقية الدولية لحماية جميع الأشخاص من الاختفاء القسري، التي افتتح باب التوقيع عليها في شباط/فبراير ٢٠٠٧، تحمل حتى الآن ٧١ توقيعاً. ووجه نداء من

ما برحت منتشرة. وعلى الدول واجب التحقيق في التقارير عن هذه الانتهاكات. وتعمل المفوضية من خلال وجودها في الميدان، مع العديد من الحكومات على تشجيع المسألة الصحيحة.

٧ - واستأنفت كلامها قائلة إنها قد شرعت في مبادرات لمعالجة مسألة العدد الكبير من الأفراد المسجونين بدون استعراض قضائي كاف لاحتجازهم. وعلاوة على ذلك، فقد أنشأت المفوضية وحدة معنية بحقوق الإنسان للمرأة والمسائل الجنسانية لضمان أن يتجلى المنظور الجنساني في جميع برامجها وفي برجة كيانات الأمم المتحدة جمعاء وبرجة أجهزة حقوق الإنسان ككل. وأعربت أخيراً عن التزام المفوضية بتعميق وترشيد أعمالها المتعلقة بسيادة القانون. فقد أوجدت ١٠ وسائل لسيادة القانون من أجل الدول في حالات النزاع وحالات ما بعد النزاع وذلك لمساعدة واضعي السياسات، والجهات الفاعلة في الأمم المتحدة، ومجموعات المجتمع المدني، في معالجة المسائل الصعبة الناجمة عن المنازعات المهلكة.

٨ - السيد سالجيرو (البرتغال): أكد من جديد دعم وفده القوي للمفوضية وأعرب عن ترحيبه ببدء مجلس حقوق الإنسان عملية الاستعراض والترشيد والتحسين للولايات. وتساءل عن الدور الذي يقوم به مستشارو حقوق الإنسان المنتشرون في الأفرقة القطرية في تعميم أعمال الأمم المتحدة المتعلقة بحقوق الإنسان على الصعيد القطري، كما طلب استكمالاً بشأن الزيارات القطرية التي قامت بها السيدة آربور منذ صدور تقريرها، وكذلك بشأن خطط البعثات في المستقبل.

٩ - السيد لوكينتسييف (الاتحاد الروسي): سأل عن الكيفية التي تنظر بها السيدة آربور إلى توزيع العمل بين مجلس حقوق الإنسان واللجنة الثالثة وعن الكيفية التي يمكن

بفعاليته الشديدة البلدان التي تُخصّص لها مستشار لحقوق الإنسان، كما رحب به المنسقون المقيمون وأفرقة الأمم المتحدة القطرية. وقد تم تعزيز مفهوم التعميم بناء على طلب المنسقين المقيمين وأفرقة الأمم المتحدة القطرية، عادة في البلدان التي لديها خطط لإطار التعاون القطري (CCF) وإطار عمل الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية (UNDAF). وهناك أيضا اهتمام خاص بالبلدان الرائدة التي تطوعت بموجب استراتيجية "أمم متحدة واحدة"، لضمان أن تكون أعمال المفوضية جهودا متماسكة بقصد دمج حقوق الإنسان في أعمال أفرقة الأمم المتحدة القطرية. وهذه الأعمال موجهة إلى دعم البلدان في التزاماتها الإبلاغية بالنسبة لهيئات رصد المعاهدات لتوفير التدريب في الميدان في الحالات التي يكون من الصعب فيها تقديم التعاون التقني من مكان بعيد.

١٧ - وأضافت قائلة إن هناك أنواع مختلفة من الزيارات القطرية، وكلها تتم بناء على دعوة من الحكومة. فبعض هذه الزيارات يتم من أجل حضور مناسبة معينة، في حين أن غيرها يكون أكثر شمولاً، مما يتيح إجراء حوار موضوعي مفصل مع الحكومات، والجهات الفاعلة في المجتمع المدني، والزملاء في الأمم المتحدة. وقد زارت خلال العام الفائت، أربعة بلدان في آسيا الوسطى، ونيبال، واليابان، وإندونيسيا، وكولومبيا، وجمهورية الكونغو الديمقراطية، وبوروندي، ورواندا، وسري لانكا. وخلال زيارتها الأخيرة لسري لانكا، قامت الحكومة بتسهيل اتصالها بحرية بالأحزاب السياسية، والمجتمع المدني، والمسؤولين الحكوميين. وأردفت قائلة إن سري لانكا تواجه تحديات تتصل بالمنظور الجنساني، وحقوق الأقليات، والحقوق الاقتصادية والاجتماعية. بيد أن أكثر التحديات إلحاحاً ناجمة عن النزاع المسلح، ومشكلة الاختطاف، والاختفاء، والقتل خارج نطاق القضاء هي مشكلة موثقة جداً بالفعل. وأردفت قائلة إن أكثر ما يقلق المفوضية هو عدم توفر معلومات موثوقة حالياً بشأن هذه

أجل التصديق الفوري والقيام في وقت لاحق بإنشاء لجنة معنية بالاختفاء القسري، وهي أداة جوهرية لحماية حقوق الإنسان.

١٤ - السيدة جانغ دان (الصين): قالت إن عدم التوازن في التوزيع الجغرافي بين موظفي مفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان ما برح بلا حل ودعت إلى زيادة تمثيل البلدان النامية ومناطق مختلفة. وأعربت عن أملها في أن تمارس المفوضية الموضوعية والإنصاف عند جمعها المعلومات من أجل الاستعراض الدوري الشامل. ودعت، فضلاً عن ذلك، وبالنظر إلى زيادة المفوضية أنشطتها في مختلف الميادين، إلى أن تحيط المفوضية الدول الأعضاء علماً بانتظام بشأن استخدامهما الموارد المالية وبشأن التقدم المحرز. وأردفت قائلة إنه ينبغي لمجلس حقوق الإنسان أن يقدم إرشاداً أكبر في السياسات لأعمال المفوضية التنفيذية. وأخيراً، ينبغي للمفوضية المساواة في الأهمية بين الحقوق المدنية والسياسية وبين الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية.

١٥ - السيد بولافارام (الهند): تساءل عن الجهود المبذولة لتحسين أساليب العمل وطلب المزيد من المعلومات عن النظام الموحد المقترح للهيئات المنشأة بموجب معاهدات. وأشار، فيما يتعلق بتوزيع العمل بين اللجنة الثالثة ومجلس حقوق الإنسان، إلى أن اللجنة هي هيئة عالمية لجميع الدول الأعضاء أعضاء فيها، في حين أن المجلس هو هيئة منتخبة وجهاز فرعي تابع للجمعية العامة. وسأل كيف تنظر المفوضية إلى هذه المسألة في المنظور الطويل الأجل. فالدول الأعضاء يساورها القلق بشأن ازدواجية التقارير الواردة من المقررين الخاصين واللجنة الثالثة.

١٦ - السيدة آر بور (مفوضة الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان): قالت إن تعميم حقوق الإنسان على المستوى القطري هو شكل من أشكال المشاركة القطرية الذي رحبت

٢٠ - أما فيما يتعلق بتركيب المفوضية جغرافياً، فهي تؤكد على أن كون المفوضية نموذجاً للتنوع الثقافي هو مسألة مبدأ. وأردفت قائلة إن إجراءات التوظيف في المفوضية، باعتبارها جزءاً من الأمانة العامة للأمم المتحدة، تحددها القواعد التي وضعتها الدول الأعضاء ذاتها. بيد أن المفوضية انخرفت عن هذه القواعد عندما رأت أنها ستؤثر في التوازن الجغرافي لديها. ولقد نجحت في زيادة مجموعتها من مقدمي الطلبات من خارج الأمم المتحدة وفي تطبيق عملية انتقاء أكثر صرامة وذلك عن طريق نظام "جالاكسي". وستجري في عام ٢٠٠٨ مسابقة دولية في حقوق الإنسان، وسيقتصر الاشتراك على البلدان الناقصة التمثيل. وثمة اتجاه محدد، ولو كان طفيفاً، يتمثل في ازدياد عدد الموظفين من الفئة الفنية من دول من خارج أوروبا الغربية والمجموعات الأخرى.

٢١ - وفيما يتعلق بالمركز دون الإقليمي لحقوق الإنسان والديمقراطية في وسط أفريقيا، فقد خُصصت الموارد من الميزانية العادية، كما بُذل كل جهد لتوفير العدد المناسب من الموظفين. وأعربت عن ثقتها من أن الأمور هي الآن في نصائها وأن المركز يعمل بكل نشاط في المنطقة. وشددت فيما يتعلق بمسألة التزام المفوضية بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية، على تعزيز جميع الحقوق بشكل متساو. فمجلس حقوق الإنسان له ولايات قوية جداً بشأن المسائل المتصلة بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية، كالصحة والإسكان، كما تُنفَّذ الإجراءات الخاصة بكل نشاط في الميدان. وأخيراً، فيما يتعلق بالتفاعل بين المفوضية والدول الأعضاء، تُنظم المفوضية الكثير من جلسات الإحاطة الإعلامية غير الرسمية فيما بين الاجتماعات الرئيسية في جنيف، وهي ترى أن وجود نظام مماثل في نيويورك هو أمر مستصوب.

٢٢ - السيدة سوتيكنو (إندونيسيا): شكرت المفوضية السامية على زيارتها لإندونيسيا وقالت إن اجتماعاتها مع ممثلي

المسائل. فرغم جهود مختلف الآليات، مثل لجنة سري لانكا لحقوق الإنسان، هناك شعور بعدم اليقين بشأن النطاق الحقيقي لظاهرة الاختفاء والقتل خارج نطاق القضاء.

١٨ - وقد أعربت الحكومة السريلانكية عن رغبتها في الحصول على مزيد من التعاون التقني مع المفوضية، لكنها هي تشك في أن يكون هذا التعاون كافياً. وأفضل إسهام يمكن أن تقدمه المفوضية من أجل تعزيز وحماية حقوق الإنسان في سري لانكا، وهي بلد متطور ذو نسبة تعليم عالية وقدرات كبيرة، هو التواجد في الميدان. ففي وسع المفوضية تقديم المساعدة التقنية وسد الثغرة فيما يتعلق بالمعلومات الموثوقة، والملاحظة، والإبلاغ عن انتهاكات حقوق الإنسان. أما فيما يتعلق بتوزيع العمل بين مجلس حقوق الإنسان واللجنة الثالثة، فإن مسألة التداخل بينهما هي في جوهرها مسألة يعود أمر البت فيها إلى الدول الأعضاء. أما السؤال عما إذا كان المجلس سيصبح جهازاً رئيسياً من أجهزة الأمم المتحدة فهو سؤال بقي مفتوحاً عند إنشائه وسيُبت فيه خلال فترة مدتها أربع سنوات.

١٩ - وقالت فيما يتعلق بمسألة إصلاح الهيئات المنشأة بموجب معاهدات، إن الأحداث المتتالية إنما تُبين الضرورة الملحة لاستعراض أجهزة حقوق الإنسان المعقدة. فبدء نفاذ الاتفاقية الدولية لحماية جميع الأشخاص من الاختفاء القسري واتفاقية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة وبروتوكولها الاختياري قد زاد من أعمال هذه الهيئات إلى حد كبير. والأكثر ترجيحاً أن الاستعراض الدوري الشامل (UPR) سيؤدي إلى زيادة عمليات المصادقة والإبلاغ في حينه من جانب البلدان، مما يزيد بدوره من عبء العمل. فرغم أنه في وسع المفوضية تقديم الخبرات، فيلزم الدول الأعضاء إنما تعود مسألة التقرير بشكل جدي ماهية الشكل الذي سيتخذه نظام معاهدات الأمم المتحدة لحقوق الإنسان في المستقبل.

هو أمر مشجع، بيد أنه يريد أن يعرف ما هي التدابير التي يمكن أن تتخذها المفوضية لتعزيز الحق في التنمية الهام جدا، بشكل مباشر.

٢٧ - **السيدة جندي (مصر):** أعربت عن قلقها، الآن وقد نُقلت اللجنة المعنية بالقضاء على التمييز ضد المرأة من نيويورك إلى جنيف كي تكون تحت إدارة المفوضية، من أن تركز هذه اللجنة على حقوق الإنسان مما ينتقص من الجوانب الأخرى لتطوير المرأة، كبناء القدرات مثلا. وسألت المفوضية السامية عن تصورها لتقسيم العمل بين هاتين الهيئتين.

٢٨ - **السيدة نلسون (كندا):** قالت إنه بالنظر إلى ترابط حقوق الإنسان والسلام والأمن والتنمية، ينبغي للمفوضية السامية تقديم استكمال عن الجهود المبذولة لتعميم حقوق الإنسان في جميع أنحاء منظومة الأمم المتحدة. وأردفت قائلة إن كندا قد زادت من تمويلها للمفوضية لأنها تدعم تماما إدارتها الاستراتيجية وجهودها المبذولة لتوسيع وجودها في الميدان.

٢٩ - **السيد بيلنجا إيبوتو (الكاميرون):** قال إنه ينبغي اتخاذ الخطوات المناسبة للامتنال لقرار الجمعية العامة ١٥٨/٦١ المتعلق بالمركز دون الإقليمي لحقوق الإنسان والديمقراطية في وسط أفريقيا في ياوندي. فقد طلب ذلك القرار من الأمين العام ومن المفوضية توفير الأموال والموارد البشرية الإضافية لهذا المركز، بيد أنه لم تنشأ حتى الآن، أي وظيفة إضافية. وأردف قائلاً إنه يرى أن يُدرج في الميزانية في المستقبل بند يتعلق بنفقات المركز.

٣٠ - **السيد سواريز (كولومبيا):** شكر المفوضية السامية على زيارتها بلده، حيث وقَّعت اتفاقاً بتمديد الولاية الشاملة للمفوضية لمدة ثلاث سنوات.

الحكومة والمجتمع المدني قد أسهمت في إقامة حوار إيجابي؛ وإن وفدها يُشدد، فيما يتعلق بنشر مستشارين لحقوق الإنسان في إندونيسيا، على ضرورة توفر الشفافية في أعمالهم وتساءلت عما إذا كان في الإمكان الحصول على استكمال بشأن الاجتماعات التي جرت بين المفوضية السامية وهؤلاء المستشارين. وأعربت أيضا عن رغبة وفدها في تحقيق توزيع جغرافي أفضل بين الموظفين في المفوضية.

٢٣ - **السيد بابادودو (بنين):** قال إنه من المهم تجنب التداخل في المهام بين المفوضية ومجلس حقوق الإنسان الجديد. وطلب معرفة رد فعل المفوضية السامية على اقتراح بنين، المقدم باسم مجموعة الدول الأفريقية، والداعي إلى الاحتفال بالذكرى السنوية الستين للإعلان العالمي لحقوق الإنسان.

٢٤ - **السيد عباس (العراق):** سأل المفوضية السامية عن تصورها لدور المفوضية في مجال حقوق الإنسان في العراق، وذلك إثر اعتماد قرار مجلس الأمن ١٧٧٠ (٢٠٠٧) القاضي بتمديد ولاية بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى العراق (UNAMI).

٢٥ - **السيد آشاريا (نيبال):** سأل المفوضية السامية عن تقييمهما للأثر المحتمل للاستعراض الدوري الشامل في أعمال المفوضية وتساءل عن الكيفية التي سُنسق بها في البلدان التي فيها فعلا إجراءات خاصة.

٢٦ - **السيد آموروس نونييز (كوبا):** أعرب عن سرور وفده باتخاذ خطوات في سبيل تحقيق توزيع جغرافي أكثر توازنا بين موظفي المفوضية، وأردف قائلاً إن الحاجة تدعو إلى فعل المزيد. وتناول موضوع إصلاح الهيئات المنشأة بموجب معاهدات، فتساءل عن كيفية مراعاة مختلف نُهجها ومجالات أنشطتها في عملية الإصلاح. وأضاف قائلاً إن التزام المفوضية السامية بتعزيز الحقوق الاقتصادية والاجتماعية

٣٥ - السيدة آربور (مفوضة الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان): ردت على الجولة الثانية من الأسئلة، فأعربت عن أملها في أن تتاح لها الفرصة لإحاطة الدول الأعضاء علما بنتائج الاجتماع القادم المقرر عقده في جنيف مع جميع رؤساء الأفراد الموجودين في الميدان. وسيكون حاضرا أيضا عناصر حقوق الإنسان في بعثات حفظ السلام ومستشارو حقوق الإنسان. وأعربت عن دعم مفوضيتها جميع المبادرات الوطنية والإقليمية والدولية التي تُبرز الذكرى السنوية الستين القادمة للإعلان العالمي لحقوق الإنسان، ولا سيما المبادرات التي تؤكد عالمية الحقوق وأهمية التنوع والتعددية الثقافية. وهي بذلك إنما ترحب شخصيا بمبادرة بنين. وستشرع المفوضية في حملة توعية كبرى خاصة بها في كانون الأول/ديسمبر.

٣٦ - وأعربت كذلك عن أملها في أن تتيح الحالة الأمنية في العراق مزيدا من المشاركة من جانب الأمم المتحدة. وأردفت قائلة إن المفوضية ملتزمة بمساعدة الحكومة على التصدي لظروف التحديات ذاتها في البلد كجزء من بعثة الأمم المتحدة المتكاملة. فالاختبار الحقيقي للاستعراض الدوري الشامل (UPR) هو في تنفيذه بشكل جماعي. كما أن المساواة في معاملة جميع الدول الأعضاء في قياس الامتثال للالتزامات حقوق الإنسان ستساعد في معالجة ادعاءات الانتقائية والتسييس التي شلت أعمال لجنة حقوق الإنسان. ومن المقرر إجراء استعراض المجموعة الأولى من البلدان في نيسان/أبريل ٢٠٠٨.

٣٧ - أما إصلاح الهيئات المنشأة بموجب معاهدات فهو عمل جار. واللجنة المعنية بالقضاء على التمييز ضد المرأة ولجنة حقوق الطفل، بوجه خاص، على حق في الشعور بالقلق بشأن ضمان الحفاظ على كيانهما وصلاحيتهما على وجه التحديد. وأعربت عن سرورها فيما يتعلق بإعمال الحق في التنمية، بالإبلاغ عن تحول مشجع من النقاش النظري إلى

٣١ - السيدة عبد الحق (الجزائر): قالت إن مفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان قد زارت الصحراء الغربية وأعدت تقريرا، بيد أن هذا التقرير لم يُقدم قط للنظر فيه أو يُنشر؛ وتساءلت عن المعايير التي استند إليها عند اتخاذ القرار بذلك. أما سؤالها الثاني فيتصل بالعلاقات بين المفوضية ومجلس حقوق الإنسان. فرغم أن المفوضية السامية تُقدم تقريرا إلى مجلس حقوق الإنسان كل عام، لا ينجم عن ذلك أي حوار تفاعلي من شأنه، في رأي وفدها، تعزيز التزام الدول الأعضاء بسياسات المفوضية. وأردفت قائلة إن الوفد الجزائري في جنيف قد اقترح مراجعة العلاقات بين المؤسسات، ولما طلبت من المفوضية السامية لحقوق الإنسان إبداء رأيها بشأن هذا الاقتراح.

٣٢ - السيد سرجيو (الجمهورية العربية الليبية): أشار إلى الاستعراض الدوري الشامل الجديد الذي اعتمده مجلس حقوق الإنسان والذي يجعل جميع البلدان خاضعة للاستعراض، وذلك بخلاف الإجراءات المحددة القطر المعمول بها لدى لجنة حقوق الإنسان وسأل عن الكيفية التي سيتجنب بها المجلس عملية التسييس التي سادت اللجنة.

٣٣ - السيدة هوبرت (النرويج): أعربت عن تقديرها لتنفيذ خطة عمل المفوضية من خلال خطة الإدارة الاستراتيجية، وكذلك لزيادة مشاركتها القطرية وتحسين شراكاتها ضمن منظومة الأمم المتحدة. وتساءلت عما إذا كان هناك حاجة إلى زيادة تعزيز هذه العملية من خلال اتخاذ تدابير إضافية.

٣٤ - السيد شابار (المغرب): أعرب عن أسفه لمحاولة ممثلة الجزائر تسييس النقاش بالإشارة إلى بعثة المفوضية إلى الصحراء الغربية. إذ لم تُحترم الصلاحيات الأولية لتلك الزيارة، كما أن لدى المغرب تحفظات جدية بشأن التقرير.



أسابيع، فإن مجلس حقوق الإنسان يجتمع بانتظام طوال العام. أما هي، فتقدم بصفتها مفوضة سامية تقريراً سنوياً إلى المجلس، يتم استكمالها في دورات لاحقة. كما تعقد جلسات إحاطة إعلامية منتظمة مع المجموعات الإقليمية وتضع نفسها وزملاءها تحت تصرف أعضاء المجلس وغير أعضاء المجلس من أجل إجراء المشاورات.

٤١ - السيدة كاتاباروا (أوغندا): أعربت عن رغبتها في التأكيد على أن بعثة بلدها الدائمة في جنيف لم تُخطر بأنه قد تقرر عرض تقرير عن أوغندا في الدورة الحالية.

٤٢ - السيد باسكو (وكيل الأمين العام للشؤون السياسية): قدم التقرير المتعلق بتعزيز دور الأمم المتحدة في زيادة فعالية مبدأ إقامة انتخابات دورية ونزيهة وتشجيع الديمقراطية (A/62/293)، فقال إن إدارة الشؤون السياسية قد شرعت في إصلاح كبير سيجعلها أكثر اتجاهها إلى الميدان ويتيح استجابة أكثر تكاملاً للمسائل السياسية والانتخابية. فشعبة المساعدة الانتخابية لديها تركيز دائم وبشكل رئيسي على الميدان، فتتسق أعمالها مع مجموعة متباينة من الشركاء. وبوصفه مركز تنسيق لأنشطة المساعدة الانتخابية، فهو مسؤول عن ضمان تلقي كل طلب من أجل المساعدة الانتخابية استجابة مناسبة في حينه. كما يقوم بتنسيق جهود منظومة الأمم المتحدة وضمان كون أي مشورة أو مساعدة مقدمة، غير منحازة ومستكملة ومتكيفة مع الاحتياجات الخاصة للدول صاحبات الطلب.

٤٣ - وما برحت الشعبة منذ إنشائها منذ ١٥ عاماً خلت، تقدم المساعدة إلى ١٠٧ من الدول الأعضاء، بما فيها ٤٣ دولة خلال العام المنصرم. ويشترك الآن عدد متزايد من مكاتب الأمم المتحدة وبرامجها ووكالاتها في تقديم المساعدة الانتخابية، وذلك على أساس بعثة تقييم أولي للاحتياجات. وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي هو شريك

المبادرات العملية الحقيقية. فاتخاذ القرار بنقل أمانة اللجنة المعنية بالقضاء على التمييز ضد المرأة إلى جنيف قد تم بالتشاور الكامل، وعن ثقتها في الحفاظ على علاقة الهيئات المنشأة بموجب معاهدات مع جميع المحاورين الحاليين. فالهيئات المنشأة بموجب معاهدات ما برحت سيدة نفسها.

٣٨ - ومنذ يوم واحد فقط، شدد مجلس الأمن على أهمية الاستمرار في مكافحة العنف الموجه ضد المرأة، بما في ذلك في حالات النزاع المسلح. كما تلقى مركز حقوق الإنسان في ياوندي، الكاميرون، التمويل، بشكل استثنائي، من الميزانية العادية للمنظمة. ولا بد لأي قرار يتخذ بتخصيص أموال إضافية من خارج الميزانية من مراعاة الاحتياجات الأخرى في المنطقة. أما المفوضية فستسير، كما تفعل دائماً، على هدى مقررات الجمعية العامة.

٣٩ - وأضافت قائلة إن اقتراح مفوضيتها بتقديم تقارير عن أوغندا ونيبال إلى اللجنة للنظر فيها يتفق اتفاقاً كاملاً مع مذكرات التفاهم التي تم التفاوض بشأنها مع ذينك البلدين؛ بيد أنها شخصياً على استعداد تام للخضوع لرغبة اللجنة في عدم النظر فيها في الدورة الحالية. وأعربت عن رغبتها مع ذلك في التشديد على تمتع مفوضيتها في الميدان في كل من أوغندا ونيبال بعلاقات ممتازة مع الحكومتين المعنيتين وعلى إتاحة التقارير المذكورة لهما كي تعلقا عليها قبل تعميمها.

٤٠ - أما فيما يتعلق بالإجراءات المختلفة التي اتبعت بشأن مسألة الصحراء الغربية، فقد تقرر، بالاستناد إلى المشاورات التي تمت مع الحكومتين المعنيتين، أن يُترك لها شخصياً حرية التصرف بشأن تقرير الفريق الصغير الذي أوفد إلى الصحراء الغربية وإلى تاندوف، في الجزائر. وكان التقرير موضوع حوار سري مع الجزائر والمغرب؛ فنشره على نطاق أوسع لن يحقق أي غرض في ذاك الحين. وفي حين أن لجنة حقوق الإنسان تجتمع فقط من أجل دورة سنوية واحدة مدتها ستة

- ٤٦ - ومضى قائلاً إن إحدى الأولويات هي حوسبة قائمة المساعدة الانتخابية لدى الأمم المتحدة ودمجها في نظام "نوكليوس/جالاكسي" المستخدم من أجل التوظيف في جميع البعثات الميدانية؛ وأنه يجري حالياً استحداث مواد مرجعية بشأن أفضل الممارسات الانتخابية، وهو يدعو إلى استعراض الدروس المكتسبة في مجال التصديق على الانتخابات. كما يجب على الدول الأعضاء أن تُساعد، من جانبها، على ضمان وجود الأحوال السياسية الضرورية لإجراء انتخابات مجدية.
- ٤٧ - السيد آموروس نونيز (كوبا): قال إن وفده ما برح متمسكاً بموقفه من أن المساعدة الانتخابية لا تقع ضمن ولاية برنامج الأمم المتحدة الإنمائي وأنه لا بد لصندوق الأمم المتحدة للديمقراطية من مراعاة آراء البلدان المستفيدة عند تنفيذ أي مشروع.
- ٤٨ - السيد سكولفينك (المدير، شعبة السياسات الاجتماعية والتنمية): قدم واستكمل التقرير المتعلق بحالة اتفاقية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة وبروتوكولها الاختياري (A/62/230)، فقال إن عدد الموقعين على الاتفاقية فعلاً بعد فتح باب التوقيع عليها بستة أشهر فقط لا يقل عن ١٨ توقيعاً بالنسبة للبروتوكول الاختياري، ولا يقل عن ٦٦ توقيعاً. فقد صادقت سبع دول على الاتفاقية وثلاث دول على البروتوكول الاختياري. واعتماد هذه الاتفاقية إنما يمثل فرصة حساسة بالنسبة لتوطيد الأنشطة المتصلة بالإعاقة ضمن منظومة الأمم المتحدة. وقد تكون الخطوة الأولى هي النظر في الخيارات لتحسين التعاضد بين صكوك الإعاقة الرئيسية الثلاثة، وهي: الاتفاقية، وبرنامج العمل العالمي، والقواعد الموحدة بشأن تكافؤ الفرص للأشخاص ذوي الإعاقة.
- الشعبة الرئيسية في تقديم المساعدة التقنية الطويلة الأجل. ومن الشركاء الآخرين مفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان، ومكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع، ومتطوعو الأمم المتحدة. أما بالنسبة للانتخابات التي تجري في الأحوال السائدة بعد النزاع، فتتعاون الشعبة بشكل وثيق مع إدارة عمليات حفظ السلام. وصندوق الأمم المتحدة للديمقراطية هو أحدث الكيانات عهداً في مجال المساهمة في المساعدة الانتخابية. ومن الشركاء الخارجيين، الاتحاد الأوروبي، ومنظمة الدول الأمريكية، ومنظمة الأمن والتعاون في أوروبا، والمعهد الدولي من أجل الديمقراطية والمساعدة الانتخابية، والمؤسسة الدولية للنظم الانتخابية.
- ٤٤ - كما أبرز التقرير الطابع المتغير للمساعدة الانتخابية المقدمة من المنظمة. فقد ازدادت الطلبات الآن من أجل المساعدة في الانتخابات المحلية؛ كما يجري دمج الاعتبارات الجنسانية في جميع المراحل؛ ومعظم المساعدة المقدمة الآن هي مساعدة تقنية، وليست مساعدة في المراقبة الانتخابية. وقد طُلب من الأمم المتحدة التصديق على نتائج الانتخابات في ثلاث دول أعضاء، وفي وقت أحدث عهداً، في تيمور - ليشتي. كما أصبحت المساعدة المقدمة تزداد تعقيداً مع طلب الدول الأعضاء المشورة بشأن آخر التكنولوجيات الانتخابية.
- ٤٥ - وأعلن عن إزماعه العمل مع إدارات الأمم المتحدة ذات الصلة في تشذيب الإجراءات الإدارية والشرائية والمالية التي غالباً ما تعيق قدرة المنظمة على الاستجابة لطلبات المساعدة. كما تم تنقيح صلاحيات صندوق الأمم المتحدة الاستثماري للمساعدة الانتخابية. فالحصول على التمويل المرن الفوري ضروري لإيفاد بعثات انتخابية عاجلة كجزء من الحيلولة دون نشوب النزاع ولضمان بناء القدرات الانتخابية الطويلة الأجل. وفي إنشاء صناديق استثمارية إضافية ما قد يُسهم أيضاً في هذا العمل.

دستورية تحظر التمييز على أساس الدين مع أحكام تصون الحق في حرية الدين، ويشير أيضا إلى التدابير المتخذة من الدول في مجالات القانون الجنائي، والاتصالات الجماعية، والتعليم لمناهضة تشويه صورة الأديان. كما يقدم نظرة عامة عن أعمال آليات الأمم المتحدة المتصلة بحقوق الإنسان وأعمال المفوضية لرفع الوعي للمسائل المتصلة بحرية الدين أو المعتقد، واحترام التنوع، والحوار بين الحضارات والثقافات.

٥٢ - وأضاف قائلا إن تقرير الأمين العام المتعلق بالحق في التنمية (A/62/183) إنما يستكمل تقرير مفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان المقدم إلى مجلس حقوق الإنسان في دورته الرابعة المعقودة في آذار/مارس ٢٠٠٧. فهو يلفت النظر إلى معالم الدورة الثامنة للفريق العامل المعني بالحق في التنمية وإلى تجديد ولاية الفريق العامل وفرقة العمل الرفيعة المستوى التابعة لمدة عامين آخرين. في حين يلخص تقرير الأمين العام عن حقوق الإنسان والتدابير القسرية المتخذة من جانب واحد (A/62/255) الآراء والمعلومات الواردة من الحكومات وتحليلها للنتائج والآثار السلبية المترتبة على التدابير القسرية المتخذة من جانب واحد في سكانها.

٥٣ - أما تقرير الأمين العام المتعلق بحماية حقوق الإنسان والحريات الأساسية في سياق مكافحة الإرهاب (A/62/298)، فيؤكد من جديد أن أي عمل يُتخذ لمكافحة الإرهاب يجب أن يمثل لالتزامات الدول المترتبة بموجب القانون الدولي، ولا سيما حقوق الإنسان وقانون اللاجئين والقانون الإنساني، ويبرز اعتماد الاستراتيجية وخطة العمل العالميتين لمكافحة الإرهاب كوثيقة هامة تعتبر احترام حقوق الإنسان وسيادة القانون الأساس الأصلي لمكافحة الإرهاب. كما يوصي التقرير الدول بالاستمرار في تنفيذ الاستراتيجية، بما في ذلك الالتزام بضمان أن تُصبح معاهدات حقوق الإنسان عنصرا كاملا في هيكل مكافحة الإرهاب.

٤٩ - وكان في وضع الاتفاقية فرصة ممتازة للتعاون الوثيق بين إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية (DESA) وبين المفوضية بشأن نهج حقوق الإنسان إزاء التنمية، مما يمكنهما معا من استغلال خبرات كل منهما. وستقوم المفوضية بخدمة لجنة حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة في جنيف، في حين تقوم إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية بخدمة مؤتمر الدول الأطراف، مما يضمن الاستمرار في التعاون الوثيق خلال مرحلة الصك التنفيذية. وترد الآثار المترتبة على اعتماد الاتفاقية في الميزانية البرنامجية في مذكرة الأمين العام (A/C.5/61/15).

٥٠ - السيد مبيدجول (المدير، مفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان في نيويورك): قدم تقرير الأمين العام عن العولمة وأثرها على التمتع التام بجميع حقوق الإنسان (A/62/222)، فقال إن التقرير يتضمن ردودا وردت من الحكومات وتركز على طابع العولمة المعقد وعلى التحديات والفرص التي خلقتها بالنسبة لتعزيز حقوق الإنسان وحمايتها. وأردف قائلا إن تقرير الأمين العام عن المركز دون الإقليمي لحقوق الإنسان والديمقراطية في وسط أفريقيا (A/62/317) إنما يقدم نظرة عامة عن الأنشطة التي اضطلع بها المركز في الفترة من أيلول/سبتمبر ٢٠٠٦ حتى آب/أغسطس ٢٠٠٧، بما في ذلك بناء القدرات لدى الحكومات في المنطقة دون الإقليمية من خلال التعاون التقني وخدمات المستشارين، وتقديم الدعم للعمليات الديمقراطية وعمليات السلام، وأنشطة شؤون الإعلام، ونشر الوثائق المتصلة بحقوق الإنسان، وإقامة شراكات مبتكرة.

- وتعرض لتقرير الأمين العام المتعلق بمناهضة تشويه صورة الأديان (A/62/288)، فقال إنه يتضمن خلاصات عن ردود وردت من الدول الأعضاء ومعلومات ذات صلة تتعلق بأنشطة المفوضية وآليات الأمم المتحدة المتصلة بحقوق الإنسان. كما يشير التقرير إلى أن أكثرية الدول لديها أحكام

الموجهة إلى الحكومة بواسطة الإجراءات الخاصة والهيئات المنشأة بموجب معاهدات.

٥٦ - السيد ساليجرو (البرتغال): تكلم باسم الاتحاد الأوروبي؛ والبلد المرشح جمهورية مقدونيا اليوغوسلافية سابقاً؛ وبلدان عملية الاستقرار والارتباط الجبل الأسود وصربيا، وكذلك أوكرانيا ومولدوفا، فقال إن قضية حقوق الإنسان قد كسبت اعترافاً متزايداً ومشاركة فعالة في العقود الأخيرة. إذ لم يعد في الإمكان تجاهل المسؤولية عن التصدي لانتهاكات حقوق الإنسان في جميع أنحاء العالم، كما تواجه جميع البلدان تحديات بشأن سجلاتها المتعلقة بحقوق الإنسان. وأعلن عن التزام الاتحاد الأوروبي الكامل بتعزيز وحماية حقوق الإنسان جمعاء، وأنه سيواصل دعم جميع آليات حقوق الإنسان الإقليمية والدولية والتعاون معها.

٥٧ - وأضاف قائلاً إن القانون الدولي لحقوق الإنسان قد تعزز باعتماد اتفاقية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة وبروتوكولها الاختياري، وكذلك بالاتفاقية الدولية لحماية جميع الأشخاص من الاختفاء القسري. وعلاوة على ذلك، فقد كان في اعتماد الإعلان بشأن حقوق الشعوب الأصلية، بعد أكثر من عقدين من المفاوضات، إنجاز آخر لضمان استمرار تطوير الشعوب الأصلية في جميع أنحاء العالم. وكان في وضع الإطار المؤسسي لمجلس حقوق الإنسان ما زوّده بالوسائل اللازمة للتعامل بشكل فعال مع أحوال حقوق الإنسان في العالم أجمع.

٥٨ - إذ ليس في وسع الجمعية العامة، وهي هيئة الأمم المتحدة الرئيسية ذات العضوية العالمية، التزام الصمت إزاء انتهاكات حقوق الإنسان، حتى ولو كانت هذه الانتهاكات يعالجها أيضاً مجلس حقوق الإنسان. فهذه الأحوال ينبغي مناقشتها بشكل علني صريح في حوار مع البلدان المعنية، ولكن ثمة واجب يُحتم لفت نظر المجتمع الدولي إلى أعمال

٥٤ - ثم تعرّض لتقرير الأمين العام المتعلق بحقوق الإنسان والتنوع الثقافي (A/62/254)، فقال إنه يتضمن ملخصات عن الردود الواردة من الدول الأعضاء، ووكالات الأمم المتحدة والمنظمات غير الحكومية ذات الصلة، تُركز إلى حد كبير على التدابير المتخذة في دولها لتعزيز التنوع الثقافي وعلى التوصيات الداعية إلى توسيع نطاق قرار الجمعية العامة ١٦٧/٦٠ على المستوى الدولي. وأردف قائلاً إن تقرير الأمين العام عن المؤسسات الوطنية لتعزيز وحماية حقوق الإنسان (A/62/287) يتضمن معلومات عن أنشطة المفوضية للمساعدة في إنشاء وتعزيز مؤسسات وطنية لحقوق الإنسان، وعن التدابير المتخذة من الحكومات والمؤسسات الوطنية، والدعم المقدم للأنشطة الإقليمية التي تضطلع بها المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان، والتعاون بين تلك المؤسسات وبين الآليات الدولية لتعزيز حقوق الإنسان وحمايتها. كما يبرز التقرير الدور المتزايد الأهمية الذي تقوم به تلك المؤسسات فيما يتعلق بنظام الهيئات المنشأة بموجب معاهدات، والإجراءات الخاصة لمجلس حقوق الإنسان، وآلية الاستعراض الدوري الشامل.

٥٥ - واختتم كلامه قائلاً إن تقرير الأمين العام عن حالة حقوق الإنسان في جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية (A/62/318) يحدد الأنشطة التي تضطلع بها الأمم المتحدة، ولا سيما مفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان، من أجل تعزيز وحماية حقوق الإنسان في جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية. كما يتضمن التقرير معلومات مقدمة من وكالات الأمم المتحدة الأخرى عن حقوق الإنسان للاجئين، والحق في الغذاء، وحقوق الطفل، وحرية الفكر والتعبير، والمساواة في الحصول على المعلومات. ويبرز التقرير كذلك التقدم المحدود المحرز في تنفيذ التدابير الواردة في القرارات السابقة الصادرة عن لجنة حقوق الإنسان والجمعية العامة بشأن حالة حقوق الإنسان في البلد والتوصيات

الإنسان، بمن فيهم الصحافة. وحث الحكومة على الامتثال للمعايير الدولية لحقوق الإنسان والتعاون الكامل مع آليات الأمم المتحدة ذات الصلة، والسماح بإجراء تحقيقات نزيهة شفافة فعالة في انتهاكات حقوق الإنسان؛ مما سيسهم في وضع حد للإفلات من العقاب في البلد.

٦١ - واستطرد قائلاً إن الاتحاد الأوروبي، إذ يشير إلى الالتزامات الدولية المترتبة على جمهورية إيران الإسلامية، يدين انتهاكها المنظم لحقوق الإنسان، كالإفراط في استعمال عقوبة الإعدام، بما في ذلك ضد الأحداث من المذنبين، والاستعمال المتزايد لعمليات الإعدام الجماعية والعلنية، والعقوبات القاسية وغير العادية كالرجم والجلد والبتير. وحث الحكومة على وضع حد للاعتقالات الجماعية للمدافعين عن حقوق الإنسان بشكل سلمي، والناشطين سياسياً، والطلاب، والصحفيين، وهم يمارسون حقهم في حرية التعبير. كما أن استمرار انعدام الأمن والإفلات من العقاب في جمهورية الكونغو الديمقراطية، واللجوء إلى العنف المسلح، والاحتجاز التعسفي، والتعذيب، وإساءة معاملة الأطفال، بما في ذلك توظيفهم كجنود، والتهجم على المدنيين، ومضايقة المدافعين عن حقوق الإنسان والصحفيين، كل هذا ما يثير القلق. ومما يثير القلق الشديد أيضاً انتشار اللجوء إلى العنف الجنسي على نطاق واسع. وأعرب عن دعم الاتحاد الأوروبي للخبير المستقل المعني بحالة حقوق الإنسان في جمهورية الكونغو الديمقراطية، وعن أمله في تمديد الولاية من قبل مجلس حقوق الإنسان.

٦٢ - وما برح الاتحاد الأوروبي قلقاً للغاية بشأن حالة حقوق الإنسان في بيلاروس، وهو يأسف لإنهاء ولاية المقرر الخاص من قبل مجلس حقوق الإنسان. فهذا ينبغي ألا يعني تقليل الاهتمام بحالة حقوق الإنسان في البلد، التي تدهورت مؤخراً. فالتهديدات المتكررة، وعمليات التخويف، وإصدار الحكم بشكل غير قانوني على المنظمات غير الحكومية وأفراد

حقوق الإنسان بالنسبة للجميع وتعبئته من أجل ذلك. وأعرب عن سرور الاتحاد الأوروبي بإلغاء عدد متزايد من البلدان عقوبة الإعدام، وعن ترحيبه بإلغاء عقوبة الإعدام بالنسبة لجميع الجرائم التي حدثت في رواندا. فهذا يقدم مثالا قويا للبلدان الأخرى في جميع أنحاء العالم على أن بلدا كرواندا، الذي شهد عنفا مرعبا في تاريخه القريب، قد اتخذ خطوة كهذه. واستدرك قائلاً إن عدد حالات الإعدام قد ازدادت في بعض الدول خلال العام المنصرم؛ وإن أي خطأ قضائي في تطبيق عقوبة الإعدام إنما يمثل خسارة في الأرواح لا تعوض. وأعلن عن دعوة الاتحاد الأوروبي جميع الدول التي لا تزال تحتفظ بعقوبة الإعدام إلى فرض حظر على عمليات الإعدام بغية إلغائها.

٥٩ - وتابع كلامه قائلاً إن الاتحاد الأوروبي يؤكد قلقه الشديد بشأن استمرار العنف والانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان في السودان. ففي دارفور، ما برح الموقف يتصف بانتهاكات جسيمة ومنظمة لحقوق الإنسان وانتهاكات خطيرة للقانون الإنساني الدولي. وحث الحكومة على وضع حد للإفلات من العقاب بمقاضاة المسؤولين عن ذلك، بما في ذلك من خلال التعاون الكامل مع المحكمة الجنائية الدولية. فمما يثير القلق بوجه خاص أن شخصا سبق أن أتهمة المحكمة المذكورة بارتكاب جرائم حرب قد عُيِّن رئيساً مشاركاً للجنة حكومية لحقوق الإنسان.

٦٠ - وأعرب عن شعور الاتحاد الأوروبي بقلق عميق لتدهور حالة حقوق الإنسان في سري لانكا، ولا سيما للازدياد المثير للقلق في حالات الاختطاف، والاختفاء القسري، والاحتجاز التعسفي، والقتل خارج إطار القضاء، والابتزاز، من قبل الحكومة ومنظمة ثور تامليل إيلاام للتحرير (LTTE) وطائفة كارونا. ومما يثير القلق أيضاً استخدام الأطفال جنوداً. وتمتع مرتكبي هذه الأفعال بالإفلات من العقاب وانعدام الحماية بالنسبة للمدافعين عن حقوق

الجهود التي تبذلها الجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي (SADC) لتيسير المحادثات بين الاتحاد الوطني الأفريقي لزيمبابوي (ZANU) والحركة من أجل التغيير الديمقراطي (MDC)، عن إجراء انتخابات حرة نزيهة.

٦٤ - واستطرد قائلاً إن الاتحاد الأوروبي قلق للغاية لازدياد الأزمة الإنسانية في العراق عمقا، مما أدى إلى لجوء حوالي مليوني عراقي إلى البلدان المجاورة، وهو يثني على التضامن الذي أبدته إزاء محتهم جارتاه الأردن والجمهورية العربية السورية، بوجه خاص. والاتحاد الأوروبي يؤكد على أهمية استمرار الحوار مع بلدان المنطقة بقصد تحسين حالة اللاجئين المخزنة. فعواقب الحالة الأمنية الصعبة جدا بالنسبة لحقوق الإنسان للسكان وحياتهم هي عواقب مدمرة، ولا بد لحكومة العراق من اتخاذ خطوات لمكافحة الإفلات من العقاب. وأعرب عن الترحيب بدعوة المقرر الخاص المعني بالتعذيب إلى زيارة البلد في عام ٢٠٠٨.

٦٥ - ومما يثير القلق بوجه خاص في الصومال، التقارير عن القتل المستهدف، وعدم قدرة الصحفيين على القيام بعملهم دون التعرض للتدخل، وانعدام وسائل الإعلام الحرة. والاتحاد الأوروبي يحث جميع الأطراف في الصومال على احترام المعايير الدولية لحقوق الإنسان، التي هي عنصر جوهري في العملية السياسية المستدامة وحيوي لاجتذاب الدعم من المجتمع الدولي. كما أن تدهور حالة حقوق الإنسان في المنطقة الصومالية من إثيوبيا هو أيضا مما يثير القلق العميق. والقرار الذي اتخذته المؤتمر الغواتيمالي بإنشاء اللجنة الدولية لمكافحة الإفلات من العقاب إنما يظهر التزاما قويا بمكافحة الإفلات من العقاب، والعمل على استئصال الجماعات المسلحة غير القانونية والحيلولة دون ظهورها من جديد. بيد أن الاتحاد الأوروبي ما برح قلقا بشأن ارتفاع مستوى العنف بدافع سياسي في غواتيمالا خلال الحملة

المجتمع المدني هي أمور تثير القلق، ويتعين على حكومة بيلاروس الامتثال لالتزاماتها المترتبة بموجب القانون الدولي. أما موقف الاتحاد الأوروبي بشأن حالة حقوق الإنسان في كوبا فهو موقف اهتمام وتشجيع على التغيير السلمي نحو ديمقراطية تعددية يمكن فيها التمتع بحقوق الإنسان والحريات الأساسية. ورغم أن الاتحاد الأوروبي يرحب بإطلاق سراح بضعة سجناء في الأشهر الأخيرة، فهو يحث السلطات الكوبية على إطلاق سراح جميع الأسرى السياسيين دون قيد أو شرط والسماح بوصول المساعدة الإنسانية إلى السجناء، بما في ذلك من قبل لجنة الصليب الأحمر الدولية؛ كما يناشد كوبا زيادة التعاون مع الآليات الدولية لحقوق الإنسان، ولا سيما بالسماح للمقرررين الخاصين بالزيارة.

٦٣ - وما برح الاتحاد الأوروبي يتابع عن كثب التطورات في أفغانستان وهو يرحب بالتدابير المتخذة من الحكومة لتعزيز حقوق الإنسان. واستدرك قائلاً إن الاتحاد الأوروبي قد علم مع عميق الأسف بإعدام ١٥ فردا من الرعايا الأفغانين مؤخرا وحث الحكومة على وقف أي عمليات إعدام محتملة أخرى وإعادة النظر في الوقف الفعلي للحظر المفروض على عقوبة الإعدام. ورغم جميع الجهود المبذولة، ازدادت الأزمة الإنسانية في زيمبابوي سوءا باستمرار، مما عاد بالبؤس على الملايين من مواطنيها العاديين. وما برح الاتحاد الأوروبي يدين بانتظام الاستمرار في استخدام التخويف، والعنف، والاعتقال التعسفي، والتعذيب، من قبل الشرطة وقوات الأمن الأخرى إزاء المدنيين الزمبابويين ولا سيما الطلاب، والمدافعين عن حقوق الإنسان، وزعماء المعارضة والمجتمع المدني. وأعرب عن أسف الاتحاد الأوروبي لاستخدام التشريعات القمعية بشكل منظم وتطبيقها التعسفية من جانب الحكومة ضد الحق في حرية التعبير والانتماء إلى جمعيات. فزيمبابوي يمكن أن يكون لها أثر هام في أمن منطقتها وازدهارها، والأمل معقود على أن تسفر

ما اعترف به المجتمع الدولي والذي لذلك لم يحظ بنفس الدرجة من الحماية.

٦٨ - وأكد موقف الاتحاد الأوروبي الحازم بشأن الحظر المطلق للتعذيب وغيره من ضروب المعاملة أو العقوبة القاسية أو اللاإنسانية أو المهينة. وأردف قائلا إن القانون الدولي لا يسمح بأي استثناءات من هذا الحظر. ودعا جميع الدول الأطراف، بمناسبة الاحتفال بالذكرى السنوية العشرين لبدء نفاذ اتفاقية الأمم المتحدة لمناهضة التعذيب وغيره من ضروب المعاملة أو العقوبة القاسية أو اللاإنسانية أو المهينة، إلى أن تمتثل بشدة لالتزاماتها المترتبة بموجب الاتفاقية. كما دعا جميع الدول إلى رفض عقوبة الإفلات من العقاب المتأصلة في المؤسسات بالنسبة لأفعال التعذيب التي لا تزال تحدث في أصقاع كثيرة من العالم ومقاضاة جميع مرتكبي هذه الأفعال المزعومين. وأعرب عن قلق الاتحاد الأوروبي أيضا للمحاولات المبذولة لإضعاف تعريف التعذيب. فما برح الاتحاد الأوروبي قلقا بشأن ما أبلغ عنه من حالات التعذيب في بلدان كثيرة والأحوال اللاإنسانية في مراكز الاحتجاز والسجون. ويقوم المقرر الخاص المعني بالتعذيب بدور هام في مكافحة التعذيب ومنعه، كما أنه يحث الدول على التعاون مع ولايته والسماح له بزيارة البلدان.

٦٩ - واختتم كلامه قائلا إنه سيحتفل في عام ٢٠٠٨ بالذكرى السنوية الستين للإعلان العالمي لحقوق الإنسان؛ وأنه إذا ما بقي المجتمع الدولي حازما في إجراءاته ومكرسا لأهدافه، فإن السنة المقبلة ستقدم فرصة لتحقيق الرؤية الواردة في الإعلان وتحقيق الحرية للجميع كي يعيشوا بكرامة.

٧٠ - السيد ماكدونالد (سورينام): تكلم باسم الجماعة الكريبية (كاريكوم)، فقال إن العديد من أعضاء الجماعة هم من بين من وقعوا اتفاقية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة؛

الانتخابية، وهو يؤكد على أهمية المدافعين عن حقوق الإنسان في مكافحة عقلية الإفلات من العقاب.

٦٦ - وأعرب عن ترحيب الاتحاد الأوروبي بجهود حكومة كولومبيا لاسترداد شرعية الدولة وإحلال السلام في البلد، الذي شهد قتالا استمر أكثر من أربعين عاما بين الحكومة، والميليشيات، والجماعات المسلحة، والعصابات الإجرامية. والاتحاد الأوروبي يعترف بالدور الهام الذي تقوم به المفوضية في تعميم حقوق الإنسان في إدارة النزاع في كولومبيا وهو يرحب بتمديد الولاية في ذاك البلد. وما برح الاتحاد الأوروبي قلقا للغاية بشأن حماية حقوق الإنسان في أوزبكستان، وبخاصة حرية التعبير والاجتماع والحالة الخطيرة التي يعيشها المدافعون عن حقوق الإنسان، وهو يدعو الحكومة إلى التعاون تعاوننا كاملا مع جميع آليات الأمم المتحدة ذات الصلة. أما في إريتريا، فإن احتجاز أعضاء الجماعات الدينية من الأقليات، والصحفيين، والشخصيات السياسية القيادية، وأفراد المجتمع المدني، دون توجيه أي تهمة، إنما يتعارض مع الاتفاقات الدولية لحقوق الإنسان التي تُعتبر إريتريا طرفا فيها. ومما يثير قلق الاتحاد الأوروبي أيضا انعدام حرية الكلام، والدين، والتعبير السياسي، وهو يحث حكومة إريتريا على الامتثال لالتزاماتها الدولية المتعلقة بحقوق الإنسان.

٦٧ - واستأنف كلامه قائلا إن إحدى الأولويات بالنسبة للاتحاد الأوروبي ما برحت دائما حماية المدافعين عن حقوق الإنسان وتعزيز عملهم. وهو سيواصل استخدام مبادئه التوجيهية المتعلقة بالمدافعين عن حقوق الإنسان بقصد رفع الوعي لأهمية عملهم. ومما ينبغي ذكره أيضا العمل على تعزيز الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية الذي يقوم به الناشطون في مجال البيئة، أو أعضاء النقابات العمالية، أو المدافعون عن الحقوق في الأرض، هذا العمل الذي نادرا

الاقتصادية، بتحسين الوضع الصحي لسكانهم. وتلاحظ الجماعة الكاريبية الأعمال الجارية التي يقوم بها المقرر الخاص بشأن تعزيز وحماية حقوق الإنسان والحريات الأساسية في ذات الوقت الذي يتم فيه التصدي للإرهاب، وتُشاطر قلقه لتضييق القوانين الوطنية بشأن اللجوء والمجرة كوسيلة للدفاع عن الأمن القومي.

٧٣ - وأضاف قائلاً إن منطقته ما برحت مقتنعة بضرورة إيلاء اهتمام مواز لأثر العولمة في التمتع الكامل بحقوق الإنسان. فالعولمة هي ليست مجرد عملية اقتصادية. والمسألة الأكثر أهمية هي كيف يمكن استخدام العولمة من أجل تعزيز وحماية حقوق الإنسان، ولا سيما الحق في التنمية. وإيجاد حل دائم لمشكلة ديون البلدان النامية، وإيجاد الفرص في الأسواق، وبخاصة بالنسبة للدول النامية الجزرية الصغيرة، ووضع قواعد للتنافس المنصف، وإدخال الديمقراطية على المؤسسات المالية الدولية، مع اشتراك البلدان النامية في عملية اتخاذ القرار، يمكن أن يسهم كله في تعزيز حقوق الإنسان جماعاً، بما فيها الحقوق الاقتصادية والاجتماعية.

٧٤ - وما برحت الدول الأعضاء في الجماعة الكاريبية مقتنعة بالمساهمة الجوهرية للتثقيف في مجال حقوق الإنسان في تعزيز التسامح والاحترام لكرامة الآخرين. وفي إعلان البرنامج العالمي للتثقيف في مجال حقوق الإنسان يتجلى الإدراك المتزايد لكون التثقيف في مجال حقوق الإنسان جوهرية لبناء ثقافة عالمية تحترم حقوق الإنسان والحماية أجيال المستقبل من انتهاك هذه الحقوق. وهي تؤيد وجهة النظر القائلة بأن تعليم الشباب قيم التسامح والاحترام سيسهم في تقبل الفروق.

٧٥ - وتابع كلامه قائلاً إن الجماعة الكاريبية تلاحظ أعمال مجلس حقوق الإنسان المنشأ حديثاً، ولا سيما عملية بناء المؤسسات التي تشمل الاستعراض الدوري الشامل،

وإن الاتفاقية هي خطوة هامة نحو تغيير مفهوم الإعاقة وضمان الاعتراف العالمي بضرورة تزويد جميع الناس بالفرص كي يعيشوا بكامل إمكانياتهم. وسيُحتفل في عام ٢٠٠٨ بالذكرى السنوية الستين للإعلان العالمي لحقوق الإنسان. وفي كون هذا الإعلان متوفراً على نطاق واسع في جميع أنحاء العالم ومترجماً إلى أكثر من ٣٠٠ لغة شاهد على الشراكة العالمية من أجل حقوق الإنسان.

٧٦ - وأضاف قائلاً إنه رغم التقدم الملحوظ في مجال الحقوق المدنية والسياسية، فمن المخيب للآمال ملاحظة أن المجتمع الدولي لا يزال مقصراً في الأعمال التدريجي للحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية. وأعرب عن تأكيد الجماعة الكاريبية عدم قابلية حقوق الإنسان جماعاً للتجزئة. فالفقر الواسع الانتشار، وعدم المساواة داخل البلدان وفيما بينها، وانتشار الأمراض، والتراعات المسلحة، والتعصب، وانعدام الأمن، وتغير المناخ، هي كلها أمور تُذكر بأنه لا يزال هناك الكثير مما يتوجب فعله لإعمال حقوق الإنسان بالنسبة للجميع.

٧٧ - وعند الاحتفال بيوم الأغذية العالمي في عام ٢٠٠٧، اعترف المقرر الخاص المعني بالحقوق في الغذاء بأن عدد الناس الذين يعانون من الجوع قد ازداد، رغم أن لدى العالم من الوسائل ما يُمكنه من جعل الفقر في خبر كان. وأعرب عن اعتقاد الجماعة الكاريبية بأنه يتعين على المجتمع الدولي أن يُضاعف جهوده لمكافحة الفقر وأن يتصدى لمسائل خطيرة مثل سياسات التجارة الضارة، وسلامة الغذاء والأمن الغذائي، والتنافس غير المنصف. كما ينبغي معالجة الحق في الصحة بطريقة كلية تولي الاهتمام ليس للرعاية الطبية فحسب بل أيضاً للأسباب الكامنة وراء اعتلال الصحة، بما في ذلك الحصول على مياه الشرب الآمنة والمرافق الصحية الكافية. وقد ألزم القادة السياسيون في بلدان الجماعة الكاريبية أنفسهم، إذ أدركوا دور الصحة الحساس في تنميتها



والإجراءات الخاصة، واللجنة الاستشارية لحقوق الإنسان. وأعرب عن رغبة المجلس في اعتناق مبادئ العالمية، وعدم التجزئة، والاعتماد المتبادل، وترابط حقوق الإنسان جميعاً، في الوقت الذي يضطلع فيه بأعماله بروح الحوار البناء. ومما لا يقل عن ذلك أهمية، عناصر الشمول العالمي ومساواة جميع الدول في المعاملة. وتتوقع الجماعة الكاريبية من مجلس حقوق الإنسان أن يحقق آمالها في إيجاد بيئة أكثر تعاوناً من أجل تعزيز وحماية حقوق الإنسان. ولفت النظر أخيراً إلى مبادرة الجماعة الكاريبية لتقديم مشروع قرار بشأن الذكرى السنوية المائتين لإلغاء تجارة الرقيق عبر المحيط الأطلسي ولإقامة نُصب تذكاري دائم في مقر الأمم المتحدة تكريماً لضحاياها.

رفعت الجلسة الساعة ١٣/٢٥.